تفريغ الشريط:

الثاني والخمسين بعد المائة الثامنة
مِن سلسلة الهُدى والنُّور

للعلاَّمة المُحدِّث:

محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ
-رحمه الله-

محتويات الشريط:

1- من له أن ينتقد المتون؟ (**00:03:03**).

2- هل من العلماء من قال بالتفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؟ (**00:15:02**).

3- لماذا حد الدار قطني الاجتهاد؟ (**00:19:04**).

4- علم الدراية ينقسم إلى قسمين. (**00:24:25**).

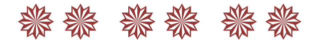
5- هل هناك مسألة في علم الحديث أخذ بها المتأخرون ولم يقل بها أحد من المتقدمين؟ (**00:25:15**).

6- مناقشة بعض المسائل التي فرقوا فيها بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين كالتدليس والإختلاط وتحسين الأحاديث والشذوذ والتفرد والنكارة وزيادة الثقة. (**00:26:53**).

7- ما حكم من سَبَرَ مرويات الراوي من أجل الحكم عليه وخاصة الرواة المختلف فيهم؟ (**00:30:26**).

8- هل كلمة الحسن في الحديث الحسن ليست وصف للسند وإنما هو صلاحية العمل بالحديث، نرجوا التفصيل في ذلك؟ (**00:35:28**).

9- كلام علي حسن في بعض مسائل المصطلح (الضعف الشديد، الشذوذ، التصحيح). (**00:43:42**).



بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله. أمَّا بعد:

فهذا أحد أشرطة سلسلة الهدى والنُّور؛ مِن الدروس العلميّةِ والفتاوى الشرعيّةِ؛ لشيخنا المحدِّث العلاَّمة: محمد ناصر الدِّين الألبانيّ –حفظه الله– ونفع به الجميع–.

قام بتسجيلها والتَّأليف بينها: محمد بن أحمد أبو ليلى الأثريّ.

أخوة الإيمان! والآن مع الشريط: الثاني والخمسين بعد المائة الثامنة على واحد.

تحت عنوان: (**من بِدع المحدَثين على المحدِّثين**).

تم تسجيل هذا المجلس في الثامن والعشرين من شعبان ألف وأربعمائة وستة عشر هجري (28 / 8 / 1416) هـ الموافق للتاسع عشر من الشهر الأول ألف وتسعمائة وستة وتسعين ميلاديّ (19 / 1 / 1996) م.

❋❋ ❋❋ ❋❋

1– من له أن ينتقد المتون؟ (00:03:03).

السائل: أقول –يا شيخ!–: طلب منهم أن يكتبوا ليصبح الشباب على بصيرة؛ فقالوا: إن شاء الله غدًا، وإلى أجل غير مُسمَّى، من يقول بمنهج المتقدمين والمتأخرين.

علي حسن: حتى نضبط الموضوع تأكيداً لكلامك –شيخنا– أنا كتبت لعبد الله السعد رسالة، أسأله فيها عن منهجه أول ما –كما يقال– شعَّ شعاعه، قبل حوالي ثمان سنوات.

الشيخ الألباني: ما شاء الله!

علي حسن: رساله طيبة ولطيفة ودودة وتعارف وكذا، فلم يجئني بجواب من ذلك الحين، قبل أربع سنوات باعث لي مع واحد أردني كان يشتغل هناك بالرياض، يقول له: سلم على فلان، وقل له: وصلت الرسالة، وانتظر شرح المنهج في مقدمة كتاب سينزل في رواية أبي الزبير عن جابر، وأيضًا الكتاب إلى الآن ما نزل.

السائل: يا شيخ! شيخنا الشيخ سعد الحُميد هو الذي ندرس عنده علم الحديث، أصبح ضجت عنده هذه المسألة، فطلب من السعد مجالس؛ فيقول: بعد أسبوع، بعد أيام؛ حتى كتب له كتابات: من قال من العلماء السابقين علماء السنة أو علماء البدعة في الحديث، من قال بهذا المنهج وهذا التفريق؟ فأعطاه الأسئلة، ولم يجبه على هذا أبدًا.

الشيخ الألباني: هذا منهجهم، هذا جهلهم!

السائل: والمصيبة –يا شيخ!– إذا كنا نقول هذا الأمر، لا نبالغ فيه، ولا نتصدر فيه؛ إلا لما نعلم أن الشيخ عبد الله السعد يحضر عنده فوق المائة، والمائة والخمسين، فهؤلاء ما ذنبهم أن يسلكوا هذا المنهج الخطر في الحديث؟!

الشيخ الألباني: أنا كنت سمعت له شريطًا يخاطب هؤلاء الطلبة الذين حوله –وهم بلا شك لا يعلمون شيئًا– بأنه يجب الاهتمام والعناية بنقد المتون.

السائل: أيوه! مسجلة –يا شيخ!– أنا جمعت.

علي حسن: أخونا رياض سمع عدة أشرطة من أشرطة السعد؛ ثم اختار –شيخنا– أهم النقاط ليسهل عليك مراجعتها؛ لأن الشريط بيجوز يتعب.

الشيخ الألباني: أنا كنت قرأت شيئًا من هذا. قلت: يا ويله! هذا نقد المتون بالكاد يستطيع أن ينهض به كبار علماء الحديث، وهو يذيع هذا بين الطلبة الذين لا يفقهون شيئًا.

والحقيقة: أنه في هذا الزمان يصدق فيه على كثير من الناشئين من الطُّلاب المثل العربي القديم: "إن البغاث بأرضنا يستنسر".

والبغاث –كما تعلمون–: هو الطير الصغير يعمل ويتشبه بالنسر الكبير، أو كما قيل: "تزبَّب قبل أن يتحصرم"، أو كما يقول الحافظ الذهبي –رحمه الله–: "يريد أن يطير قبل أن يريش".

الله! الله! فتنة ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[1].كنا نشكو من الجمود؛ أصبحنا نشكو من الفلتان والانطلاق بدون حدود ولا قيود.

علي حسن: أقول: أذكر لكم كلمة قبل سنوات، كنا في مجلس في مدينة الحصن هذه التي عند إربد، فقلتم: "إن التقليد المنضبط خير من الاجتهاد الأهوج".

الشيخ الألباني: صحيح، والله! صحيح.

---

[1] [الأنبياء: 35].

...[2]

السائل: يا شيخ! بدون ما أقاطع كلامك، هو له طريقه في النقاش، هو يقول: ما سكت عنه النسائي فهو صحيح؛ ويستدل بعبارة ابن حجر في (نتائج الأفكار)؛ يقول ابن حجر: "ذكر هذا الحديث النسائي، ولم يذكر له علة فاقتضى أنه صحيح عنده"؛ قلت للشيخ عبد الله السعد: هذا ما يقتضي كل هذا الأمر؛ فهل أحاديث الطير سكت عنه النسائي، هل هي من هذا الباب؟ فيقول: "ليس الغالب"؛ فيعطينا عبارة مطاطة؛ فيجمع بين هذا وهذا.

الشيخ الألباني: نعم، نعم، اللهمَّ! اهدنا فيمن هديت.

السائل: يا شيخ! في الرياض أصبحوا محتارين، ينظرون إلى الشيخ -الآن- هو يعقد أمالي؛ يقول: حدثنا شيخنا عبد الله بن الصديق الغُمَّاري بسنده؛ ثم يسرد -عنده حفظ يعني عجيب- لكن هذا ما يبرر؛ فيحضر عنده حوالي مائتين؛ أما شيخنا سعد الحُميد ما يحضر عنده إلا عشرة في التأصيل في المصطلح من (ألفية السيوطي) و (تدريب الراوي) أنهاها كلها؛ حتى (فتح المغيث)؛ فأصبحوا محتارين؛ نقول لهم: احضروا المجالس، اقرؤوا السلسلة لا لذات الألباني؛ لكن لما يُقرَّر في السلسلة، واقرؤوا (فتح المغيث)؛ يقولون: ما فيه استقراء، ما فيه منهج المتقدمين، هذا غموض، هذا جمود، وهذه عباراتهم.

الشيخ الألباني: الله المستعان.

علي حسن: شيخنا كلمة دعوى الاستقراء والسبر في هذه الأزمان المتأخرة، التي لا يوجد بين أيدي أهل الحديث المشتغلين به سوى الواحد والاثنين من كتب أهل الحديث؛ إلا النزر اليسير، كيف -يعني- يستطيعون أن يطلقوا ألسنتهم بكلمة الاستقراء والتتبع والسبر؟

الشيخ الألباني: الأهواء تعمي وتصم، الأهواء والجهل. إيه! نعم.

---

[2] حدثت مناقشة بين الشيخ والسائل؛ ليتأكد فيها الشيخ -رحمه الله- أن الكلام الوارد هو كلام السَّعد، ولم يضف السائل عليه شيءٌ مطلقًا، وقد أبدى السائل ملحوظة، وهو أن السعد ضعيف نحويًا، وأن الكلام بتمامه للسعد، ولم يضف هو إلا اسم الشريط أو رقمه.

جائني بعض الشباب من سوريا؛ المشكلة الكبرى: أن الوعي العام غير منتشر بين المسلمين بغض النظر أن يكون عندهم ثقافة شرعية أو حديثية؛ أن كل من تكلم ظنوا أنه عالم؛ هذا معناه: البساطة في التفكير والسذاجة نعم؛ طرح علي هذا الشاب من سوريا سؤالاً يقول: عندنا بعض الناس اليوم؛ أو قبل هذا يقول: نحن نعرف أن من القواعد الأصولية: (أن الأصل في الأشياء الإباحة) شو رأيك؟

قلت له هذا هو المعروف قال: "نبت عندنا نابتة يقولون: لا، الأمر ليس كذلك"؛ والشاهد ليس مجرد هذا النفي؛ وإنما الدعم لهذا النفي؛ قال: واستدل بقوله عليه السلام: ((**كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ**)).

قلت له: هذا لا يؤيد بالعكس هذا يثبت أنه لا يجوز وضع شرط لم يشرعه الشارع؛ قال: هو يقول: بأنه في رواية: ((كل عقد)) بدل ((كل شرط))؛ قلت له: هذه الرواية -أولاً- غير معروفة ومخالفة لرواية الصحيح، ثم مع ذلك هذا لم يثبت عكس القاعدة.

الشاهد من كلامي: قلت: يعني أنتم مشكلتكم أن كل من تكلم ظننتم فيه أنه عالم -يا أخي!- لا تهتموا بكل من يتكلم.

السائل: أثبت الشيخ سعد الحميد أن فكر "المتقدمين والمتأخرين" منطلق من مكة؛ لأن أعطيناه رسائل المليباري "نظرات في علوم الحديث" والحديث إلى آخره، فكل من أتى بهذا المنهج كانت له دراسة مسبقة في مكة.

الآن -يا شيخ!- كتب المليباري في الرياض مجرد ما تنزل تنفذ النسخ خلال أربعة أيام. أنا تتبعت هذا من خلال الاستقراء -كما يقولون-.

حمزة المليباري -الظاهر- عالم من الهند، الآن مقيم في الجزائر، كان مدرس في دار الحديث في مكة، فأقول -يا شيخ!-: مجرد ما نزل (نظرات جديدة في علوم الحديث) حتى تطايروا فيه، وأصبح كأنه كشف ما يكنونه هم من مناهجهم؛ لأنه صرح صراحة.

الشيخ الألباني: وافق شن طبقة! الله المستعان!

السائل **–ردًا على سؤال سُئِلَه من أحد الحضور[3]–**: يعني التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين، يعني بمعنى أصح لا يعتدون بكتب المصطلح و...

الشيخ الألباني: هذه ظاهرة جديدة –يا أستاذ!–

أحد الحضور: هذا كالموجود الآن في السعودية عبد الله السعد.

الشيخ الألباني: هو هذا، مستنسخ الأخ –الله يجزيه الخير– أشرطة أحد الدعاة إلى هذا المنهج المنحرف! الشيخ: عبد الله السعد –لا بد سمعتم عنه شيئًا–.

قلت للأخ:

أنه من انحرافه –أولاً– في هذا العلم.

وعدم وضع الشيء في محله ثانيًا –وهذا طبعًا مما ينافي الحكمة–. يلقن الطلاب الذين يحضرون حلقته بأنه ينبغي ألا نقتصر على نقد الأحاديث بأسانيدها؛ وإنما يجب أن ننقدها بمتونها أيضًا، هذا تخريب للشرع! هذا منهج الماديين والعلمانيين؛ يعني نحن لا نشك أن كبار أئمة الحديث كانوا ينقدون المتون؛ لكن كان عندهم قدرات وعندهم مبررات، فوين [فأين] إن كان هو –ولا غيره– من الناشئين اليوم؟! فكيف يلقن هؤلاء المبتدئون مثل هذا الهدم الصريح للسنة، نقد المتون؟!

هذا الذي يسموه الآن بالإصطلاح الغربي: "النقد الداخلي" وهذا تعبير–يعني حقيقةً– هدم من الداخل.

السائل: يدندن –يا شيخ!– عن قضية نقد المتون هنا.

الشيخ الألباني: وهو أنكر أحاديث صحيحة يعني من الطريقة هذه.

❁❁ ❁❁ ❁❁

السائل: يا شيخ! عندنا بعض الأسئلة لتوضيح هذه المسألة، خصوصًا الآن في الرياض هم الذين يتبنون هذا المنهج؛ فأصبح جملة من الشباب متذبذب؛ فأوردنا بعض الأسئلة، ومنها

---

3 كأنه يسأله عن الكتاب المذكور للمليباري.

أسئلة الشيخ سعد؛ قال: "أعرضوها على الشيخ ناصر".

السؤال الأول:

2- هل من العلماء من قال بالتفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين؟ (**00:15:02**).

لا يخفى على فضيلتكم ما يتردد في أوساط طلبة علم الحديث في هذا الزمن من إثارة لما يسمى: "منهج المتقدمين والمتأخرين".

أولاً: فهل تعلمون -بارك الله فيكم- أحدًا أثار هذه الدعوى من العلماء السابقين؟

الشيخ الألباني: جوابي على ذلك: لا، بل أعتقد أن هذا التفريق هو مما يدخل في عموم قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٍ، وَكُلُّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ**))، ولست أعني أنها بدعة مجرد أنه أمر حادث؛ لأن هذا المعنى المحدد ليس هو المقصود من هذا الحديث وأمثاله؛ وإنما المقصود: الْمُحدَثة التي يتقرب بها الْمُحدِث إلى الله -تبارك وتعالى-، فمن هذه الحيثية هذه بدعة ضلالة، وليس هذا فقط بل هم أشبه ما يكونون بالذين يتقربون إلى الله بما حرم الله؛ كالذين يتقربون بالصلاة عند قبور الأولياء والصالحين والأنبياء، فهذه بلا شك معصية فهي معصية لكن التقرب بالمعصية إلى الله هي بدعة؛ فهم حينما يفرقون بين علماء الحديث المتقدمين وعلماء الحديث المتأخرين أحدثوا شيئًا لا يعرفه أهل الحديث إطلاقًا، ولو أنهم وقفوا عند هذا الإحداث فقط لربما كان الخطب سهلاً؛ لكنهم أضافوا إلى ذلك أنهم يتقربون بهذا الإحداث إلى الله؛ ثم زادوا كما يُقال: "في الطين بلة" أنهم يخربون السنة ويقضون عليها بمثل هذا التفريق.

ثم مما لا شك فيه أن هذا التقسيم مجرد خاطرة خطرت في بال أحدهم، وهو الذي سن هذه السنة السيئة؛ فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى ما شاء الله، ولعله يُقضَي عليها قريبًا -بإذن الله تبارك وتعالى-.

فالمقصود: أن هذا التقسيم لا سبيل إلى وضع حدود له، فمن هم علماء الحديث القدامى، ومن هم الْمُحدَثون-منهم من بعدهم-؟!

كنت -أظن- سمعت شريطًا لهذا، فأنت باعتبارك أنك حديث عهد بالاستماع لأشرطته تذكرني إن أصبت أو أخطأت، في ذهني -وهذا من سنين- كنت قرأت شريطاً له أو سمعته، يجعل الإمام الدارقطني -هو كذلك-.

3- لماذا حد الدارقطني الاجتهاد؟(00:19:04)

السائل: أوردنا عليه -يا شيخ!- هذا السؤال فقال: أنا لم أقل هكذا.

الشيخ الألباني: إيش قال؟

السائل: قال: أنا أقول: الغالب أن من أتى بعد الدارقطني.

الشيخ الألباني: شوف الكلمات هذه؟!

أحد الحضور: أنا أقول شيخنا: الحد هو بداية القول بهذه الفرية، من قالها هو الذي يبدأ العهد الجديد في هذه المسألة.

السائل: لكن شيخنا فيه مسألة؟

الشيخ الألباني: آه! تفضل!

السائل: المليباري -يا شيخ!- إضافة على التقسيم يفرق؛ يقول: التقسيم الصحيح ليس ثلاثمائة، التقسيم الصحيح: هو أن نقول: هناك مرحلة الرواية، وهناك مرحلة ما بعد الرواية، مرحلة الرواية: هي ما تسمى بالمتقدمين الآن، عصر الإسناد وعصر الرواية تأخذ بالحفظ، أما مرحلة ما بعد الرواية: فهي مرحلة إلى من بعد القرن السادس وهكذا، التي قعدوا ما حفظوا أولئك في المرحلة الأولى.

الشيخ الألباني: لاحول ولاقوة إلا بالله؛ يعني: إيش معنى هذا علم الحديث والمصطلح قُضِيَ عليه؟!

السائل: أقول -يا شيخ!-: هو يجعل فرق -كما أسلفتم في كلامكم- أن المتقدمين والمتأخرين الفرق بينهم أنَّ من أتى بعد الدارقطني -في الغالب- تغير المنهج، ثم هو يقول: أن من الخطيب البغدادي وبعده تغير المنهج الصحيح لعلم الحديث -وهو مكتوب هنا- في

الكفاية، ثم يفرق يقول: منهج الخطيب في الكفاية على منهج المتأخرين، أما في الزيادة وما يتعلق بها -وهذه مخطوطة لم تخرج بعد- أنه سار فيها على طريقة المتقدمين.

الشيخ الألباني: أعوذ بالله! يعني: معنى هذا الكلام أن الرجل أحاط بعلم المتقدمين وعلم المتأخرين في الحديث؛ ثم استطاع أن يميِّز المتقدِّم من المتأخر، هو بالكاد أن يحيط علمًا بما سُطِّر في كتب المتأخرين فضلاً عن أن يحيط بعلم المتقدمين المبثوث الموزع في عشرات الكتب. الله المستعان. صدق رسول الله: ((**إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**)).

السائل: الطلبة الصغار يعني قام أحدهم -يقول أحد المدرسين عندنا في قسم الحديث وأصول الدين قال -يا شيخ!-: أن الفرق الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو ما سطره صاحب ميزان الإعتدال -الذهبي- في مقدمة كتابه ألا وهو قوله: الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر عام ثلاثمائة؛ فهذا يقوله الصغار، وهو يقول: أن من بعد الدارقطني في الغالب تغير المنهج، والمليباري يقول: أن المتقدمين والمتأخرين ليس هذا المصطلح عندنا في التفريق، المصطلح عندنا في التفريق هو أن نقول: هناك مرحلة وهي مرحلة الرواية؛ كالبخاري وأحمد الذين سطروا من حفظهم؛ فهؤلاء قاموا على الرواية، وهناك مرحلة أخرى وهي ما يسمى عندنا بمنهج المتأخرين وهي مرحلة ما بعد الرواية، والمرحلة الأولى: ألا وهي مرحلة الرواية تبدأ من مرحلة من بعد الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وأما الأخرى -وهي مرحلة ما بعد الرواية- تبدأ من بعد هذا.

الشيخ الألباني: طيب ما ثمرة هذا التفريق لو سُلِّم به جدلاً؟ ما ثمرة هذا التفريق؟

السائل: ثمرته -يا شيخ!- الإحالة على الفهم عندهم.

الشيخ الألباني: ليس في كلام الرجل توضيح أن الذين كانوا في مرحلة الرواية، هل كانوا ينطلقون في الرِّواية تصحيحًا وتضعيفًا وترجيحًا وتعديلاً ونحو ذلك كانوا ينطلقون في أثناء الرواية حول هذه العلوم التي سجلت فيما بعد وسُمِّيت بعلم "مصطلح الحديث"؟

لا يوجد توضيح عن هذه الفكرة، بلا شك أن علم رواية الحديث انقطع في القرون

المتأخرة؛ لكن ما ثمرة هذا التفريق، لعله في مكان آخر يتعرض لبيان ثمرة هذا التفريق؛ يعني: أئمة الحديث الأولين -كأصحاب السنن والصحاح ونحو ذلك-، هؤلاء من علماء الرواية فيما تنقُل، هل يعني أنهم لم يكن عندهم دراية؟

السائل: لا.

الشيخ الألباني: هذه المشكلة، فإذن الكلام، صف كلام ليس تحته ثمرة، وفلسفة ليس لها نهاية، وتوجيه لطلاب العلم، ماذا يستفيدون من هذا التقسيم؟ لا شيء أبدًا.

بينما لابد من الرجوع إلى علم الرواية، وعلم الدراية، وعلم الدراية ينقسم إلى قسمين -كما هو معلوم-: علم مصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه.

4- علم الدراية ينقسم إلى قسمين. (**00:24:25**).

ولا شك أن علماء الحديث الأولين كانوا على قسمين -هذا لا يمكن إنكاره-: فمنهم من كان عالمًا بالرواية والدراية معًا، ومنهم من كان حاملاً للعلم وهي رواية في الحقيقة؛ ولذلك أنا أستهجن هذا التقسيم؛ لأن فيه إشعارًا لهضم حقوق أولئك الرواة من حيث أنهم كانوا علماء بما يروون، ويعرفون ما يروون من صحيح وضعيف وما شابه ذلك، الله المستعان.

❁❁ ❁❁ ❁❁

السائل: الفقرة الثانية من السؤال: هل هناك مسألة علميَّة أخذ بها المتأخر لم يقل بها من المتقدمين أحد؛ أعني: في علم الحديث؟

5- هل هناك مسألة في علم الحديث أخذ بها المتأخرون ولم يقل بها أحد من المتقدمين؟ (**00:25:15**).

الشيخ الألباني: لا أعتقد أنه يوجد شيء من هذا، هذا علمي؛ لكني لا أستبعد أن يكون هناك قولٌ قديمٌ أخذ به بعض المتأخرين مرجحين له على غيره، هذا ممكن.

وهذا في الحقيقة الذي أنا أفهمه أن القول في هذه المسألة الحديثية؛ كالقول في مسألة من المسائل الفقهية؛ أي: أنه كما أنه لا يجوز أن يتبنَّى الفقيه حقًا في هذا الزمان قولاً مُحدَثًا لم يُسبق إليه من أحد الأئمة المتقدمين؛ كذلك لا يجوز لمن كان عالمًا

بعلم الحديث أن يتبنى رأيًا جديدًا لم يسبق إليه من أحد من العلماء المتقدمين،كل ما يجوز لهؤلاء وهؤلاء هو أن يرجِّحوا أو يتبنوا رأيًا من رأيين أو أكثر. أما أن يبتدعوا فلا، وعلى هذا أقول: لا أعتقد أن هناك مسألة لم يقل بها أحد، أو رأي لم يقل به أحد ممن سبقنا.

❋❋ ❋❋ ❋❋

السائل: الفقرة الثالثة: من القضايا العلمية التي تثار الدعوى فيها على أن فيها فرقًا بين المتقدمين والمتأخرين ما يلي: (التدليس– الاختلاف – تحسين الأحاديث– الشذوذ– النكارة– زيادة الثقه– التفرد– تعليل الأئمة للأحاديث التي ظاهرها الصحة)؛ فمثلاً: يرون أن من وُصِفَ بالتدليس لا يتوقف عن حديث رواه بالعنعنه إلا إذا كان هناك ما يدل على أن المدلِّس أسقط منه الواسطة، ويستدلون بعبارة نُقِلت عن يعقوب بن سفيان ويحيى بن معين في هذا فما رأيكم؟ وشبيه بذلك من وصف بالإختلاط أو التغير كأبي إسحاق السبيعي؟

6– مناقشة بعض المسائل التي فرقوا فيها بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين كالتدليس والإختلاط وتحسين الأحاديث والشذوذ والتفرد والنكارة وزيادة الثقة. (**00:26:53**).

الشيخ الألباني: ليس لنا رأي مُحدَث –بطبيعة الحال–؛ فنحن مع العلم المسجل في علم المصطلح، ولا أكثر من ذلك.

السائل: هم يقولون –يا شيخ!– أن التدليس، لماذا نرد كل من عنعن؟ ولماذا نقبل كل من تفرد؟

الشيخ الألباني: هل يقولون بالحديث الحسن؟

السائل: إي! نعم –يا شيخ!– يقولون بالحديث الحسن.

الشيخ الألباني: ما معنى الحديث الحسن، هل هو كالحديث الصحيح؟ هو دونه عندنا، وعندهم كذلك؟

السائل: عندهم مُسمَّى بالصحيح.

الشيخ الألباني: لا، بارك الله فيك ما يهمنا الآن التسمية، هو هلا شوف بالاصطلاح

القديم كل حديث يحتج به فهو صحيح ويدخل تحته الحسن؛ لكن من دقة من جاء بعدهم مثل هذا الخلاف قد يكون بين القدامى والمحدثين، أو إختلاف اصطلاحي ما غيَّب الحقيقة الواقعة شيئًا، فليكون تعبيرهم دقيقًا؛ قالوا: صحيح، وقالوا: حسن.

لكن الحديث الحسن في واقعه معرض لأن يحشر في زمرة الحديث الضعيف أكثر من الحديث الصحيح، هنا يقال لهم: لماذا تنقدون الحديث الحسن مع أنه دون الصحيح؟ فالذي يدلس مثلاً فيتتبع حديثه فقد يرد إذا لم يوجد مثلاً له تصريف وتعزيز أو لم يكن له شاهد يقويه، فهم يريدون المسألة تكون جامدة ما فيها مرونة، هذا من جهلهم في الواقع، والله المستعان.

❊❊ ❊❊ ❊❊

السائل: السؤال الثاني: ما رأيك في سبر أحوال الرواة عن طريق تتبع مروياتهم للحكم عليهم بحكم قد يوافق قول بعض الأئمة في ذلك الرجل وقد يخالفه، وبالذات الرواة المختلف فيهم ونحوهم؛ كشريك القاضي، وإذا ما سُبِرَت مروياته وتُتُبِّعَت ورأينا أنه حسن الحديث وهكذا؟

7- ما حكم من سَبَرَ مرويات الراوي من أجل الحكم عليه وخاصة الرواة المختلف فيهم؟ (**00:30:26**).

الشيخ الألباني: لا أرى مانعًا من هذا التتبع؛ بل هو بلا شك يفيد ما دام منضبطًا ومقيدًا بالقيد المذكور فيه، أي: بشرط ألا يخرج عن قول من أقوال الأئمة المتقدمين؛ فإذا كان المقصود من هذا التتبع لأحاديث الراوي هو أن يساعده على ترجيح قول على آخر فنِعِمَّا هو، أما أن يبتدع قولاً لم يسبق إليه فقد عرفنا جوابه من قبل، وكما نقول في كثير من المناسبات سواء ما كان منها حديثيًا أو فقهيًا: أننا نستدل بعموم قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾[4].

عندنا نصٌّ عن الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أنه يقول: "ليس لأحد من

[4] [النساء: 115].

المتأخرين أن يأتي بقول يخالف كل أقوال المتقدمين؛ لأنه يكون محدثًا، ويكون مبتدعًا، ويكون مخالفًا لسبيل المؤمنين".

فسبيل المؤمنين في المسألة الفقهية الفلانية مثلاً فيها قولان فلك أن تختار أحدهما، أما أن تأتي بقول آخر لا هو موافق للقول الأول، ولا هو موافق أيضًا للقول الآخر، هذا مخالفة لسبيل المؤمنين.

ضربت مثلاً منذ أمد بعيد: الفقهاء -كما تعلمون- بالنسبة لأكل لحم الجزور هل هو من نواقض الوضوء أم لا، لهم قولان:

أحدهما: ينقض وهذا هو الصحيح -دليلاً أو استدلالاً-.

والآخر: لا ينقض؛ لكن هؤلاء الذين يقولون لا ينقض يستحبون الوضوء من لحم الجزور، وجدنا قولاً لم يقل به أحدٌ ممن سبق أو لحِقَ؛ وإنما تفرد به ذلك الصُّوفي الذي يعرف بمحيي الدين؛ فقد كنت بزماني قرأت كثيرًا من كتبه، وبخاصة كتابه الضخم: (الفتوحات المكية) سبحان الله! هذا الرجل يجمع بين متناقضات فهو في الفقه ظاهري جامد، وفي التصوف ملحد يقول بوحدة الوجود، سبق الظاهرية في الجمود؛ وهنا الشاهد فقال: (من أكل لحم الجزور فعليه أن يتوضأ لكنه إن لم يتوضأ فصلاته صحيحة)! أي: لم يعتبره من النواقض! أمر الرسول بالوضوء من لحم الجزور -إذن- ننفذه؛ لكن لا ارتباط بين هذا وبين الصلاة، حكم مستقل تمامًا.

على هذا نحن نقول دائمًا ننطلق في الفقه وفي الحديث من هذه القاعدة القرآنية: "أن لا يتبع غير سبيل المؤمنين؛ وإنما أن يتبع سبيل المؤمنين".

فإذا كان -إذن- مقصود من هذا الاستقراء والتتبع لحديث الراوي هو أن يتخذ ذلك سبيلاً لترجيح قول من أقوال العلماء المتقدمين في هذا الراوي فنعِمَّا هُو.

❁❁ ❁❁ ❁❁

السائل: السؤال الثالث: قضية التحسين هناك من يرى أنها ليست حكمًا على السند من حيث النظر في ثقة الرجال واتصاله؛ ولكنها تعني صلاحيته للعمل أو جريان العمل عليه

مع كونه منحطًا عن رتبة الصحيح إلى الضعيف ضعفاً محتملاً، وربما قُصِدَ بالتحسين الغرابة والتفرد، وهناك من يرى أن الحسن لغيره وقبول الحديث بمجموع طرقه إنما نشأ عند المتأخرين، فنرجو التفصيل في هذا؟

8- هل كلمة الحسن في الحديث الحسن ليست وصف للسند وإنما هو صلاحية العمل بالحديث، نرجو التفصيل في ذلك؟ (**00:35:28**).

الشيخ الألباني: التفصيل الآن لا مجال فيه؛ لكن أقول: هذا الذي يقول هذا الكلام -وأنا لا أدري من هو القائل- إنما يهرف بما لا يعرف.

الحديث الحسن عند علماء الحديث معروف: (أنه ما توفر فيه كل شروط الحديث الصحيح إلا أن أحد رواته خفَّ ضبطه)، هذا هو الحديث الحسن، هو خلط -من جملة خلطه الذي أشرت إليه- أنه قد يطلق الحسن على الحديث الغريب، هو العكس هو الصواب، قد يطلق الغريب على الحديث الحسن؛ بل وعلى الحديث الصحيح أيضًا؛ لأن علماء الحديث يقولون: "الغرابة قد تجامع الصحة"؛ ذلك لأن المقصود بالغرابة هو التفرد، فلا فرق بين من يقول: "هذا حديث غريب"، وبين من يشرح فيقول: "تفرَّد بهذا الحديث فلان"؛ حينذاك حينما ننظر في المتفرِّدِ أهو ثقة قلنا: "حديثه صحيح"، أهو دون الثقة ضبطًا قلنا: "حديثه حسن"، قلنا: إنه ضعيف الحفظ؛ الحديث حينذاك ضعيف.

الغرابة تجامع الحسن والصحة، فليس الحسن يطلق ويراد به الغرابة هذا خطأ.

-والمهم أن الحديث-، هذا كلام كله نابع من معين واحد، معين عكر يعني؛ لأنه لا يتعرف على المصطلح؛ فالحديث الصحيح ينقسم لذاته ولغيره، والحسن -أيضاً- لذاته ولغيره؛ فقد يكون الحديث أرادوا يقول: الحسن بمجموع طرقه هذا يكون أحيانًا؛ لكن الحديث الحسن إذا أُطلِقَ؛ فالمقصود حديث حسن لذاته؛ ولذلك فالإمام الترمذي ولعله من القرون التي يطلقون على الجيل الأول من علماء الحديث؛ فإنَّه من تلاميذ الإمام البخاري، ولم يجاوز القرن الثالث؛ فهو قد اصطلح على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن؛ بل لعلي أطلقت القول بأنه اصطلح؛ لأنَّ الحقيقة بأن الذي اصطلح على هذا هو شيخه البخاري؛ وإنما التلميذ الترمذي

أشاع هذا الإستعمال في كتابه السنن؛ لكنه فرَّق بين الحديث الحسن لذاته والحسن لغيره؛ حيث ذكر في آخر كتابه السنن، في العلل التي تُعرف: بـ(العلل الصغرى) فرَّق بين ما إذا كان الحديث حسنًا لذاته أو حسنًا لغيره عنده؛ فيقول في الحديث الحسن لذاته: "حديث حسن غريب"، أما إذا كان الحديث حسناً لغيره فلا يقول: غريب يقول: "حديث حسن"؛ أي: أنه تقوى بمجموع طرقه، وقد نص على أنه يشترط عنده أن لا يكون في تلك الطرق من هو متهم بالكذب، وبهذا القدر كفاية، والحمد لله رب العالمين.

